

نداء إلى جميع الحكومات والبرلمانات لسن قانون جلاس ستيجال لحل الازمة المالية فوراً!

وجهت هذا النداء السيدة هيلجا لاروش، رئيسة حزب الحقوق المدنية والتضامن الألماني، في يوم 17 يونيو/حزيران إلى جميع الحكومات والبرلمانات في المنطقة الأطلسية.

1.

يجب على جميع أمم المنطقة الأطلسية (أوروبا وأمريكا) أن تسن قانوناً يتم بموجبه فصل المصارف التجارية عن المصارف الاستثمارية/المختصة بالمضاربات في عام 1933 (Glass-Steagall) المالية، وذلك بناء على النموذج التي أسسه الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفيلت وسمي قانون جلاس ستيجال

واستمرت مبادئ إصلاحات روزفيلت في فاعليتها إلى الثمانينات حيث نظمت الشؤون المصرفية وقوانينها حتى في أوروبا في هيئة ضوابط صارمة جعلت المصارف تتمسك بدورها كمؤسسات تجارية وجعلت من المستحيل أن تصل يد المضاربات المالية ذات المخاطر العالية إلى حسابات الأفراد في تلك المصارف

وكما كانت عليه الحال قبل إلغاء قانون جلاس ستيجال في عام 1999 عبر قانون جرام . ليتش . بلايلي (Gramm-Leach-Bliley Act)

يجب أن تفصل المصارف التجارية من جديد كلياً عن المصارف الاستثمارية وقطاع التأمين ،

2.

يجب وضع المصارف التجارية تحت حماية الدولة، بينما يجب على المصارف الاستثمارية أن تضبط سجلات حساباتها بدون أي دعم من دافعي الضرائب، مما يعني أن الأوراق المالية السامة التي تصل قيمتها الاسمية إلى ترليون دولار يجب شطبها حتى وإن أدى هذا إلى إفلاس تلك البنوك.

3.

\* يجب تأسيس أنظمة مصرفية وطنية على تراث اليكساندر هاملتون (Alexander Hamilton)

في سياق نظام ائتمانات جديد يوفر ائتمانات طويلة الأمد بفائدة منخفضة من أجل الاستثمارات الإنتاجية التي بدورها سترفع إنتاجية الاقتصاد عن طريق رفع كثافة تدفق الطاقة \*\* والتقدم العلمي والتكنولوجي

4.

يجب تسهيل عملية إعادة بناء الاقتصاد الفعلي للأمم عن طريق اتفاقيات تعاون اقتصادي طويلة الأمد بين الأمم الوطنية ذات السيادة، والتي من شأنها أن تطلق مشاريع بنية تحتية وتنمية مدروسة في سياق "المعجزة الاقتصادية لمنطقة البحر المتوسط"، والتي تعتبر جزءاً حيوياً من مشروع بناء الجسر القاري الأوراسيوي وامتداداً له. إن هذه الاتفاقيات والعقود ستمثل بحد ذاتها نظام ائتمانات عالمي جديد، مثل نظام بريتون وودز الذي أسسه فرانكلن روزفيلت.

إن الغرض من إعادة سن قانون جلاس ستيجال وتطبيق نظام ائتمانات جديد هو ليس فقط عملية تحسين لبعض التفاصيل التقنية في العمل المصرفي، بل يعني كيف يمكن لاقتصاد ما أن يضمن بقاء الجنس البشري لمدة تمتد لعدة أجيال في المستقبل، وفي ذات الوقت زيادة القدرات الإنتاجية من جيل لآخر. يجب أن يصبح الإنسان مجدداً مركز النشاط الاقتصادي وغايته.

إننا نحن الموقعون أدناه على هذا النداء نوجه نداءنا إلى الحكومات والبرلمانات طالبيين منهم الوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم تجاه دساتير أممهم وواجب حماية المصلحة العامة لشعوبهم التي يمثلونها، وذلك بأن يشرعوا ليصبح مشروع جلاس ستيجال لفصل البنوك قانوناً.

\* أليكساندر هاملتون (1755-1804) هو أحد الآباء المؤسسين للجمهورية الأمريكية ووزير الخزانة لأول حكومة للولايات المتحدة الأمريكية.

\*\* زيادة كثافة تدفق الطاقة، وهو مفهوم طوره الاقتصادي الأمريكي ليندون لاروش، للتعبير عن انتقال العملية الإنتاجية الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى عن

طريق زيادة معدل الطاقة المستخدمة لكل متر مربع وفرد من العملية الانتاجية عن طريق تغيير مصدر الطاقة مثل الانتقال من طاقة الفحم إلى الطاقة النووية وتغيير أسلوب استخدام تلك الطاقة عن طريق تغيير تصميم المكاتن (مثل التحول من المرجل البخاري إلى محرك الاحتراق الداخلي) بحيث تتركز كمية أكبر من الطاقة في منطقة انجاز عمل ما. وهذا معيار أساسي لقياس معدل التقدم الاقتصادي والانتاجية في مفهوم لاروش للاقتصاد الفيزيائي.

## ما هو قانون جلاس ستيجال؟

سيسمع ويقراً القاريء العربي والعالمى فى الايام المقبلة مصطلح "قانون جلاس ستيجال" كثيرا كجزء من النقاش الدائر حول فضائح المصارف والمؤسسات المالية فى الولايات المتحدة وكيفية الحد منها. وقد كان عالم الاقتصاد الامريكى ليندون لاروش قد سبق الجميع فى الدعوة للعودة إلى ذلك القانون. ونورد هنا نبذة مختصرة عن ماهيته:

تم سن قانون جلاس ستيجال\* فى عام 1933 فى عهد الرئيس فرانكلن روزفيلت كوسيلة لإعادة العمل بالنظام المصرفى الامريكى الأصلى وهو نظام أليكساندر هاملتون (Alexander Hamilton) المبني على أساس تحمل الدولة مسؤولية السيطرة على العملة والإئتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائى للأمة وليس جنى الأرباح لثلة من المصرفيين والتجار والمضاربين الذين دمروا اقتصاد الولايات المتحدة بالتعاون مع مصرفيى لندن فى العشرينات من القرن الماضى وادخلوا الولايات المتحدة والعالم فى الكساد العظيم. وكان قانون جلاس ستيجال قد فرق بين المصارف التجارية (commercial banks) والشركات المالية أو المصارف الاستثمارية (investment banks) ووضع المصارف التجارية التى يودع فيها المواطنين أموالهم وتقرضها البنوك للأفراد والشركات لنشاطات اقتصادية فعلية تحت حماية الدولة وضماناتها وتعويضاتها، بينما لا تحضى الشركات المالية المضاربية بتلك الحماية لأن نشاطاتها مضاربية تخريبية. وقد وفر هذا القانون الاستقرار المالى والمصرفى للولايات المتحدة الذى مكن الرئيس روزفيلت من شن حملته الإعمارية الكبرى فى ذلك العقد وأحيا اقتصاد الولايات المتحدة كأكبر وأقوى اقتصاد صناعى فى العالم، وكل ذلك عن طريق إئتمانات حكومية طويلة الأمد وبفائدة منخفضة موجهة نحو بناء مشاريع بنى تحتية عملاقة كالسدود وسكك الحديد والطرق وقنوات المياه والمستشفيات والمدارس وجلب الطاقة الكهربائية للريف الزراعى الامريكى.

وقد كان إلغاء ذلك القانون عام 1999 فى الكونجرس بتحريض ودفع من وول ستريت وعميلها فى إدارة كلنتون وزير المالية لارى سامرز ورئيس بنك الاحتياط الفدرالى الان جرينسبان، خيانة للولايات المتحدة وتراثها القومى الاقتصادى والسياسى الفريد، حسب رأى ليندون لاروش. واليوم يخدم سامرز كمستشار اقتصادى أول للرئيس باراك اوباما الذى يطالب لاروش بعزله هو أيضا.

ولكن اليوم تتعالى الأصوات فى الكونجرس والشارع الامريكى بإعادة العمل بذلك القانون فى ظل الانهيار المالى والاقتصادى الجارى وأيضاً انكشاف النظام المصرفى الانجلىوامريكى باعتباره عملية احتيال كبرى لم يشهد التاريخ لها مثيل.

ويقترح لاروش وضع جميع البنوك والمؤسسات المالية الامريكية تحت إجراءات افلاس حيث يتم التحقيق فى جميع حساباتها وبحيث يتم عزل الأوراق المالية المضاربية الزائفة عن الأصول المالية ذات العلاقة بعمليات اقتصادية أو تجارية مشروعة. أما الزائفة فيجب إلغاؤها أو تجميدها إلى أجل غير مسمى، وأما الصالح فتتم المحافظة عليه وحمايته بضمانات من قبل الدولة لضمان عدم انهيار كل النظام المصرفى، عن طريق إزالة الورم السرطانى المضاربي. ولا يتم تعويض مالكي الأوراق المالية الزائفة إطلاقاً حسب هذا القانون.

وهذا هو خلاف ما قامت به إدارتا الرئيسين بوش الابن واوباما وأيضاً الحكومات الأوروبية منذ اندلاع الأزمة هذه عام 2007-2008 حيث عوضت المصارف والمؤسسات المالية عن جميع خسائرها فى عمليات المضاربات المالية غير القانونية فى الواقع. وقد كلف ذلك دافعى الضرائب الامريكيين والاوربيين والحكومات ترليونات من الدولارات لتعويض مضاربات لا ناقة لهم فيها ولا جمل. وحتى ذلك لم ينجح فى انقاذ هذا النظام لأنه كان مفلساً ومتعفناً من الأساس.

\* (Glass-Steagall نسبة لعضوي الكونجرس اللذان تبنيا أول مسودة لمشروع القانون كارتر جلاس وهنري ستيجال)

مواضيع ذات صلة:

[إحياء قانون جلاس ستيجال فى مجلس الشيوخ رغم معارضة اوباما](#)

<http://arabic.larouche.com/2010/05/07/276/>